

Egyptian Chemical Industries

KIMA

Subsidiary of Chemical Industries Holding Company  
Since 1956



شركة الصناعات الكيماوية المصرية

كيما

أهدى شركات القابضة للصناعات الكيماوية  
تأسست ١٩٥٦

السادة / قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد

نتشرف بإحاطة سيادتكم بأنه ورد إلينا عبر الإيميل بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٥ تقرير السادة مكتب راشد وبدر وشركاهم (PKF) المراجع الخارجى عن القوائم المالية للشركة (كيما) عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/١٢/٣١.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام"

مدير علاقات المستثمرين

محاسب/ فتحى محمود أحمد

محاسب/ جمال سيد محمد حواش

تحريراً فى ٢٠٢٤/٣/٢١

مرفقات : تقرير المراجع الخارجى



www.kimaegypt.com  
info@kimaegypt.com

+2097 2434505



+2097 2434508 / 504



المصانع، طريق السدالعالى - أسوان

+202 25771239



+202 25740774 / 645



مكتب القاهرة: ١٢ ش طلعت حرب - القاهرة

+20 3 4861190



+203 4861567



مكتب الإسكندرية: ١١ ميدان التحرير - المنشية

## تقرير الفحص المحدود

إلى السادة/ رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما"

### المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المرفقة لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ - شركة مساهمة مصرية تابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية "خاضعة لأحكام قانون قطاع الأعمال العام رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته والمتمثلة في قائمة المركز المالي باجمالي أصول نحو ٢١,٥٨ مليار جنيه مصري وقائمة الدخل (الأرباح أو الخسائر) بصافي ربح بعد الضريبة بنحو ٥١٣,٦٢ مليون جنيه مصري وكذا قوائم الدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والايضاحات المتممة الأخرى، وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية والعرض العادل و الواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية، وتتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج على تلك القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

### نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من الأشخاص المسؤولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخرى ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عمليات المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية.

### أساس الاستنتاج المتحفظ

- لم تقم إدارة الشركة بعمل دراسة للقيمة الاستردادية للأصول الثابتة حيث تضمن رصيد أول المدة للأصول الثابتة نحو ٢,٦٧٣ مليار جنيه مصري قيمة فروق أسعار الصرف والمرسلة على الأصول الثابتة وذلك وفقاً لتطبيق قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٧٠٦ لسنة ٢٠٢٢ الفقرة رقم (٧) من الملحق (ج) من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم (١٣) "أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية" والتي تسمح برسملة فروق العملة ضمن تكلفة الأصول المقنته بالتزامات عملات اجنبية على الرصيد المتبقي حيث تتم الرسملة بحيث يجب ألا تزيد صافي التكلفة المعدلة عن القيمة الاستردادية للأصل والتي يتم قياسها وفقاً لمتطلبات الفقرات أرقام (٩,٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" وذلك كما جاء نصاً في الفقرة رقم (٨) من الملحق المشار إليه وبالتالي لم نتمكن من التحقق من قيمة الأصول الثابتة الصحيحة في بداية الفترة المالية محل المراجعة.

- لم تقم إدارة الشركة بإعادة النظر في طريقة الإهلاك المستخدمة والتي تعكس النمط المتوقع من الشركة والذي على أساسه تستهلك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصول الثابتة حيث يجب تغيير طريقة الإهلاك لتعكس التغيير في ذلك النمط وذلك وفقاً للفقرات أرقام (٦٠) ، (٦١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها" حيث وجود أصول مهلكة دفترياً ومازالت تعمل بالإنتاج حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ تقدر القيمة الدفترية لها بنحو ٢٢٠,٥ مليون جنيه مصري يجب إعادة النظر في تغيير طريقة الإهلاك المستخدمة الأمر الذي لم تقم به إدارة الشركة.

- لم تقم إدارة الشركة بإدراج كلاً من الآلات والمعدات والعدد والادوات والمدرجة بالايضاح رقم (٧ أ) تحت حساب التكوين الاستثماري والبالغ قيمتها الدفترية ٨,٨١ مليون جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ ضمن الأصول الثابتة ، على الرغم من جاهزية تلك الأصول للاستخدام في الغرض الذي اقتنيت من أجله تطبيقاً للفقرة رقم (٥٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) "الأصول الثابتة وإهلاكاتها"، وعليه فلم تقم إدارة الشركة بحساب إهلاك لتلك الأصول مما أدى إلى خفض المصروفات وزيادة الأرباح بقائمة الدخل.

(٣/١)

- لم تقدم لنا إدارة الشركة دراسة فنية أو خطة زمنية توضح حجم المنافع الاقتصادية لمشروع ERP والتي من المتوقع تحقيقها من المشروع والتي يتم الاستناد عليها في تقييم مدى حاجة الشركة لتكوين إضمحلال في قيمة ذلك الأصل إعمالاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) "إضمحلال قيمة الأصول" حيث وجود مؤشرات الاضمحلال طبقاً للمعيار المشار إليه.
- قامت إدارة الشركة بمخالفة الفقرة رقم (١٦) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" حيث لم تقم بعرض الفاقد غير الطبيعي للغاز المستخدم في إنتاج اليوريا ضمن المصروفات بقائمة الدخل وذلك عن الفترة المالية حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١ حيث قامت إدارة الشركة بتحميل تكلفة إنتاج اليوريا بهذا الفاقد غير الطبيعي في الغاز مما أدى إلى تحقيق مجمل خسارة لمبيعات اليوريا.
- لم نواف بتقرير تقييم المخزون في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ طبقاً للسياسة المعتمدة من إدارة الشركة وطبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" وبالتالي فقيمة المخزون المعروضة بالقوائم المالية هي قيمة دفترية لبند المخزون.
- لم نواف بكشف الأصناف بطينة الحركة أو الدراسة المعدة في هذا الشأن للوقوف على مدى كفاية الاضمحلال المكون في قيمة المخزون في تاريخ المركز المالي وذلك وفقاً لمتطلبات الفقرة رقم (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون".
- لم نواف بشهادة بالمخزون لدى الغير والبالغ رصيده في تاريخ المركز المالي ما قيمته نحو ٤٢٠,٧٩ مليون جنيه مصري.
- لم تقم إدارة الشركة بحساب الضريبة المؤجلة الخاصة بفروق إعادة تقييم الاستثمارات المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة الاستثمارات في كلاً من شركتي الدلتا للسكر وأبو قير للأسمدة حيث بلغت قيمة فروق التقييم المشار إليها نحو ١,٥ مليار جنيه مصري في تاريخ المركز المالي وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (١٦١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٤) "ضرائب الدخل".
- لم تقدم لنا الشركة دراسة لحساب قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل من الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المستهلكة منذ لحظة الاعتراف الاولي لتلك الاصول بغض النظر عن وجود مؤشرات لحدوث الخسارة والتمثلة في قيمة العملاء والارصدة المدينة الاخرى وذلك تطبيقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" الذي تم فيه استبدال نموذج الخسائر المحققة في قياس الاضمحلال للأصول المالية بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- لم نواف بشهادة من المستشار الضريبي للشركة توضح الموقف الضريبي وحاجة الشركة الى تكوين أية مخصصات لمقابلة أية التزامات ضريبية ، كما لم توافينا إدارة الشركة بالموقف القانوني للشركة في تاريخ المركز المالي موضعاً به أية التزامات على الشركة نتيجة أية نزاعات قانونية وذلك لدراسة مدى حاجة الشركة الى تكوين مخصصات لمقابلة تلك الالتزامات وذلك تطبيقاً لما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة".
- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية ايضاح رقم (١٠) "الأصول غير الملموسة" عن أية معلومات لوصف وطبيعة وفئة تلك الاصول بالمخالفة لل فقرات أرقام (١١٩ ، ١٢٢ ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٣) "الأصول غير الملموسة".
- تم الإفصاح عن السياسة المحاسبية للاستثمارات بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية " حيث لم يتم الإفصاح عن نماذج الاعمال والسياسة المتبعة عند التطبيق لكل نموذج وذلك كما جاء بالمعيار المصري المشار إليه.
- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية ايضاح رقم (١٦) عن تقديم شرح مختصر عن طبيعة الالتزام والوقت المتوقع لأية تدفقات خارجة كما لم تشير الى حالة عدم التأكد من المبلغ أو التوقيت لتلك التدفقات الخارجة وذلك وفقاً لما جاء بالفقرة رقم (٨٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) "المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة" كما لم تفصح عن ما إذا كان هنالك نزاع مع الاطراف الاخرى تجاه موضوع المخصص يصعب معه الإفصاح عن طبيعة ذلك المخصص وذلك كما جاء بالفقرة رقم (٩٢) من المعيار المشار إليه .
- لم تطبق الشركة الإفصاح الوارد بالفقرات (ب٨٧ ، ب٨٩) ملحق (ب) إرشادات التطبيق الواردة بمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء" حيث يتطلب المعيار تصنيف الإيرادات من العقود مع العملاء إلى فئات تعكس كيفية تأثر طبيعة ومبلغ وتوقيت وظروف عدم التأكد المحيطة بالإيراد والتدفقات النقدية بالعوامل الاقتصادية وتتضمن أمثلة الفئات التي قد تكون مناسبة ما يلي (نوع السلعة او الخدمة – الإقليم الجغرافي – نوع العقد – مدة العقد – توقيت تحويل السلع والخدمات – قنوات المبيعات ... الخ).

- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية ايضاح رقم (٢٩) عن طبيعة وحجم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما لم تفصح ضمن الإفصاح المشار اليه عن رصيد القرض الممنوح من الشركة القابضة في تاريخ المركز المالي وذلك بالمخالفة لما جاء بمعيار المحاسبة المصري رقم (١٥) "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة".
- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية عن الإفصاحات المطلوبة وفقاً للفقرة رقم (٧٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) "نصيب السهم من الأرباح".
- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية عن تاريخ اعتماد مجلس الإدارة للقوائم المالية وذلك وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٧) "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية" فقرة (١٧).

#### الاستنتاج المتحفظ

وفي ضوء فحصنا المحدود وفيما عدا تأثير ما ورد بقرارات أساس الاستنتاج المتحفظ أعلاه، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الصناعات الكيماوية المصرية "كيما" في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.



هاني فؤاد راشد  
سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية (٢٩٤)  
سجل مراقبي حسابات البنك المركزي (٤٥٢)  
س.م.م (١١٧٧١)  
PKF راشد وبدر وشركاهم

القاهرة في: ٠٥ مارس ٢٠٢٤